اسم المصدر : المدينة

التاريخ: 2005-08-07 رقم العدد: 15446 رقم الصفحة: 7 مسلسل: 42 رقم القصاصة: 1

ملك يبادر.. وشعب يؤازر

اسم المصدر : المدينة

التاريخ: 07-08-2005 رقم العدد: 15446 رقم الصفحة: 7 مسلسل: 42 رقم القصاصة: 2

في عالم مليئ بالمتغيرات

الملك عبد الله .. خبرة وحنكة في مواجهة التحديات الدولية

إعداد - مركز المعلومات

على الرغم من عدم استقرار الأوضاع في منطقة الخليج إبان عقد التسعينيات فإن المملكة العربية السعودية كان لها دور واضح إزاء قضايا العالم العربي، ومن ذلك إطلاق المملكة مبادرة إصلاح الأوضاع العربية، فضلاً عن دور المملكة في صدور مبادرة الإصلاح العربية عن قمة تونس إبريل ٢٠٠٤، وقد توجت تلك المبادرات بعدة جولات للملك عبد الله بن عبد العزيز للدول العربية المحورية في المنطقة وكان وقتها ولياً للعهد، ومن ذلك جولته العربية لكل من مصر وسوريا والأردن، ومن هنا فإن البعد العربي في السياسة الخارجية السعودية سوف يحمل في طياته تحديات عديدة، أولها: استمرارية الدور السعودي تجاه القضية الفلسطينية الذي بدأ مع "مشروع الأمير فهد للسلام" مع إسرائيل عام ١٩٨٢ وصولاً إلى مبادرة الأمير عبد الله التي أقرتها قمة بيروت (٢٠٠٢).

واعتبرت مبادرة عربية آنذاك وبالتالي سوف يتعين على المملكة الاستمرار في هذا الدور الداعم لتلك القضية. وثانيها: إمكانية إحياء المملكة للمحور السعودي المصري السوري، انطلاقاً من قدرة أطراف هذا المحور على بلورة موقف عربي واحد تجاه القضايا العربية وهو ما تؤكده السوابق التاريخية، فقد استطاع هذا المحور توحيد الصف العربي عندما عقدت قمة مصرية سعودية سورية في عام ١٩٩٦ بمدينة الإسكندرية أتت إلى قمة عربية بعدها كان لها أثر كبير في توحيد الصف العربي. كما استطاعت هذه الدول الثلاث رعاية الحلول العربية لأزمة لبنان بمساهمة رئيسية من دولة الكويت. وثالثها: دور السعودية تجاه تطوير العمل العربي المشترك حيث قدمت المملكة في قمة الجزائر (مارس ٢٠٠٥) اقتراحات لتطوير الجامعة وتفعيل دورها. وعلى الصعيد الدولي فهناك تحديات للسياسة الخارجية السعودية تنتظر خبرة حنكة الملك عبد الله. ومن ذلك علاقات المملكة بالولايات المتحدة الأمريكية. حيث حدثت بعض التوترات في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر واتهام الولايات المتحدة ١٥ سعودياً من بين المتهمين في تلك الأحداث. وما تلاه من حملات إعلامية على المملكة واتهامها بالسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل، فضلاً عن تقارير المنظمات الحقوقية بشأن حقوق الإنسان في المملكة ووجود بعض التوجهات الخبيثة داخل الكونجرس الأمريكي تنادي بإقرار قانون معاقبة المملكة. وعلى الرغم من ذلك يمكن القول إن العلاقات السعودية – الأمريكية علاقات إستراتيجية، حيث إن السعودية من مصدري النفط الرئيسيين للولايات المتحدة، وقد قدرت قيمة الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة بما يقرب من ٢٥٠ مليار دولار في أوائل عام ٢٠٠٣، أما قيمة الصادرات الأمريكية غير العسكرية للمملكة فقد بلغت ٤,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٣.

وبالتالي فلا يتوقع أن تشهد العلاقات الأمريكية – السعودية مزيداً من التدهور على الرغم من وجود أصوات أمريكية تسعى لتوتيرها؛ ومما يؤكد ذلك الزيارة التي قام بها الملك عبد الله بن عبد العزيز للولايات المتحدة في إبريل ٢٠٠٥، وأسفرت عن تشكيل لجنة عليا بين البلدين لتعزيز التبادل التعليمي والثقافي والعسكري والتجاري والاستثماري بين الجانبين، فضلاً عن إعلان المملكة دوماً عن استعدادها لزيادة إنتاجها النفطي في حالة اضطراب الأسواق العالمية وتأثر الولايات المتحدة بهذا الاضطراب. وعلى الرغم من تلك العلاقات الإستراتيجية بين المملكة والولايات المتحدة فقد بدأت المملكة في تنويع علاقاتها الخارجية، فجاءت جولة ولي العهد إلى كل من روسيا وفرنسا، وقد تشكل "مجلس الأعمال السعودي الفرنسي" في ١٥/١١/٢٠٠٣ بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية بين السعودية وفرنسا من ناحية أخرى، وبالتالي سوف يتعين على الملك عبد الله الاستمرار في تنويع علاقات المملكة الدولية، كما سيتعين عليه استكمال جهود المملكة للانضمام لمنظمة التجارة العالمية قبل نهاية العام الحالي (٢٠٠٥). وختاماً يمكن القول أن الملك عبد الله بن عبد العزيز قد لا يواجه مشكلات خطيرة بالنسبة للسياسة الخارجية، حيث لديه من الخبرة الممتدة والحنكة السياسية ما يؤهله لقيادة دفة الحكم في المملكة باقتدار ومهارة.

جولات الملك الخارجية ساهمت في نجاح مكانة المملكة